الأمم المتحدة

A/C.3/74/SR.22

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
14 April 2020
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرون

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 15:00

الرئيس: السيد براون ..... (لكسمبرغ)

المحتويات

البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-17909 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 15:05.

البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان** *(تابع)* (A/74/40، و A/74/44، و A/74/48، و A/74/55، و A/74/56، و A/74/146، و A/74/148، و A/74/228، و A/74/233، و A/74/254، و A/74/256)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** *(تابع)* (A/74/147 و A/74/159 و A/74/160 و A/74/161 و A/74/163 و A/74/164 و A/74/165 و A/74/167 و A/74/174 و A/74/176 و A/74/178 و A/74/179 و A/74/181 و A/74/183 و A/74/185 و A/74/186 و A/74/189 و A/74/190 و A/74/191 و A/74/197 و A/74/198 و A/74/212 و A/74/213 و A/74/215 و A/74/226 و A/74/227 و A/74/229 و A/74/243 و A/74/245 و A/74/255 و A/74/261 و A/74/262 و A/74/270 و A/74/271 و A/74/277 و A/74/285 و A/74/314 و A/74/318 و A/74/335 و A/74/349 و A/74/351 و A/74/358 و A/74/460 و A/74/480 و A/74/493)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدّمة من المقررين والممثلين الخاصين** *(تابع)* (A/74/166، و A/74/188، و A/74/196، و A/74/268، و A/74/273، و A/74/275، و A/74/276، و A/74/278، و A/74/303، و A/74/311، و A/74/342)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** *(تابع)* (A/74/36)

1 - **السيد أكرم** (رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالحق في التنمية): قال إنه عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان 9/39، تركّز ولاية الفريق العامل الآن على وضع مشروع صك ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية. وقد بدأ الفريق العامل النظر في هذا الموضوع في دورته العشرين واستمع إلى آراء متباينة من أصحاب المصلحة بشأن مضمون الصك المقبل ونطاقه. ومما يؤسف له أن بعض الدول الأعضاء ومجموعة من الدول رفضت المشاركة في المناقشات لأنها لا تعتبر أن أي معيار دولي ملزم هو الآلية المناسبة لإعمال الحق في التنمية.

2 - وكان الفريق العامل قد أوصى بأن تتخذ مفوضية حقوق الإنسان التدابير اللازمة لضمان تخصيص الموارد بشكل متوازن وواضح وإيلاء الاهتمام الواجب لإبراز الحق في التنمية وإعماله وإدماجه على نحو فعال عن طريق تحديد وتنفيذ مشاريع ملموسة مكرسة لهذا الحق بصورة منهجية. كما أوصى بأن يجري الرئيس - المقرر مشاورات أخرى مع جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة واللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات بشأن إعداد مشروع صك ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية.

3 - وفي القرار 23/42، أيّد مجلس حقوق الإنسان تلك التوصيات، وقرّر أن يقدم الرئيس - المقرر مشروع صك ملزم قانونا في الدورة الحادية والعشرين للفريق العامل، وقرّر أن يشرع الفريق العامل في الدورة نفسها في وضع مشروع صك ملزم قانونا على أساس المشروع الذي أعده الرئيس - المقرر، من خلال عملية مشاركة تعاونية. وقال إنه يقوم، بناء على ذلك، بإعداد مشروع سيصدر قبل دورة الفريق العامل بوقت ما، حتى تتاح للدول الأعضاء فرصة كافية لدراسته.

4 - ودُعيت الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين إلى تقديم تعليقاتهم وملاحظاتهم بشأن مختلف جوانب الصك المقبل. وأظهرت الردود التي وردت حتى الآن والمشاورات مع مختلف المجموعات وجود بعض الاختلاف في الآراء بشأن محتوى الصك. وعلاوة على ذلك، رغم توفّر تأييد عام للمبادرة، لم يؤيّد بعض أصحاب المصلحة وضع صك دولي ملزم من أي نوع. وختم كلامه بالقول بحثّ الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة الآخرين على المشاركة البناءة في عملية التشاور.

5 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وقال إن الإنسان، بوصفه محور العملية الإنمائية، ينبغي أن يكون المستفيد الرئيسي من الحق في التنمية. وأضاف قائلا إن هذا الحق يرتبط ارتباطا وثيقا بالحق في تقرير المصير، الذي يشمل السيادة الكاملة للشعوب على ثرواتها ومواردها الطبيعية.

6 - ومضى يقول إن الوزراء، في الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في تموز/يوليه 2019، أعادوا تأكيد التزامهم بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما الحق في التنمية، وشددوا على الطابع العالمي وغير القابل للتصرف

وغير القابل للتجزئة لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعلى ترابطها وتداخلها. وأكدوا أيضا أن النهج المتبع للنظر في قضايا حقوق الإنسان على الصعيد الدولي ينبغي أن يكون نهجا بناء وغير تصادمي وغير مسيس وغير انتقائي وموضوعيا وقائما على الحوار واحترام السيادة والسلامة الإقليمية.

7 - وختم قائلا إن الدول الأعضاء في الحركة تودّ أيضاً التأكيد على اقتراحها الداعي إلى تنظيم مؤتمر دولي رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، وتجديد دعوتها إلى وضع اتفاقية بشأن الحق في التنمية.

8 - **السيد ذو القرنين** (باكستان): قال إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أتاح للمجتمع الدولي فرصة لإرساء توافق دولي في الآراء بشأن الحق في التنمية وتحديد معالم هذا الحق حتى يمكن السعي إلى تحقيقه بفعالية. وقال إن عمل الرئيس - المقرر مهمّ للغاية، وإنه يجب أن يحظى بدعم جميع الدول الأعضاء وتفهمها. واسترسل قائلا إنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدون فهم كامل للآثار السلبية للنزاع المسلح والاحتلال الأجنبي والتدابير القسرية الانفرادية، وبدون التخفيف من هذه الآثار. ولذلك يطلب وفد بلده أن يقوم الرئيس - المقرر بدراسة هذه المسائل وتحديد أي روابط بالعمل الذي اضطلع به.

9 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بقرار المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية أن يركّز تقريره (A/74/163) على موضوع الحد من مخاطر الكوارث، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

10 - **السيد مظفربور** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن نقل التكنولوجيا والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية شرطان أساسيان للإعمال الكامل للحق في التنمية في البلدان النامية. وينبغي القضاء على التدابير الانفرادية غير القانونية التي تحول دون أن يكون للمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر أثر حقيقي وقابل للقياس على الحق في التنمية. وأعرب عن قلق بلده العميق من العقاب الجماعي والعشوائي الذي تفرضه هذه التدابير على المدنيين، ولا سيما أشدهم حرمانا، وهو ما يرقى إلى مستوى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. فحرمان شعوب بأكملها من حقها في التنمية عمل مروع من أعمال الإرهاب الاقتصادي الذي ينبغي إدانته. ودعا إلى التضامن الدولي لمعالجة هذا الوضع الذي يعرّض حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم للخطر.

11 - **السيد دريوشين** (الاتحاد الروسي): قال إن الحق في التنمية هو أحد أهم حقوق الإنسان ويرتبط ارتباطا وثيقا بحماية حقوق الفئات الأكثر ضعفا. وأضاف قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل بذل الجهود من أجل القضاء على التقسيم الطبقي الاجتماعي وعلى الفقر والتمييز؛ وتلبية الاحتياجات الأساسية لأشد الفئات ضعفا؛ وضمان حصول الناس في أقل البلدان نموا على فرص وموارد اقتصادية على قدم المساواة.

12 - وفيما يتعلق بتقرير المقرر الخاص، قال إن وفد بلده يؤيد التوصيات الرئيسية الرامية إلى تحسين العمليات التشاركية المتعلقة بالتخطيط لوضع تدابير وسياسات للحد من مخاطر الكوارث ورصدها وتنفيذها، مما سيساعد على إرساء إطار قانوني أقوى لأنشطة المساعدة الإنمائية الدولية وتعزيز وضع هيئات الأمم المتحدة العاملة في هذا الميدان.

13 - **السيد سيبيرو أغويلار** (كوبا): قال إن الحق في التنمية، الذي ينطبق على جميع الأفراد والدول، لا يمكن أن يُتمتّع به ما لم يُحترم الحق في تقرير المصير والسيادة الكاملة للشعوب على ثرواتها ومواردها الطبيعية. وأعرب عن تأييد وفد بلده التام لوضع مشروع صك ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية، وقال إنه يرحب في هذا الصدد باعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 23/42.

14 - **السيدة شو** دايدجو (الصين): قالت إن الحق في التنمية حق أساسي في حد ذاته وشرط أساسي لإعمال حقوق الإنسان الأخرى. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تعزز التنمية التي تركز على الإنسان، وهي تنمية يدفعها الابتكار منسّقة ومراعية للبيئة ومفتوحة ومشتركة. وقالت إن وفد بلدها يؤيد قيام الفريق العامل بوضع مشروع صك ملزم قانونا، يضع الأساس لمفاوضات موضوعية، ويأمل في أن تستمر المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة. ودعت الصين المفوضية السامية لحقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة إلى إدراج الحق في التنمية كمجال ذي أولوية في أعمالها، وإلى رفع أولويته داخل منظومة الأمم المتحدة.

15 - **السيد أكرم** (رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالحق في التنمية): قال إن الفريق العامل يأخذ في الاعتبار، في إطار الجهود التي يبذلها من أجل صياغة صك عالمي ملزم بشأن الحق في التنمية، القضايا التي أثارتها الوفود، ومن بينها التدابير القسرية الأحادية الجانب والحد من مخاطر الكوارث. وقال إن الفريق العامل سيمضي في مناقشاته مع مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بشفافية مطلقة.

16 - **السيد الفرجي** (المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية): عرض تقريره (A/74/163)، وقال إنه دعا جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في المشاورات الإقليمية بشأن إعمال الحق في التنمية، وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان 9/36. وقال إن ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص شاركوا فيها أيضا. وكانت نتيجة المشاورات وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية والتوصيات العملية لتصميم ورصد وتقييم هياكل وعمليات ونتائج السياسات الإنمائية التي تحركها حقوق الإنسان.

17 - ومضى يقول إن تقريره المواضيعي الأخير يستكشف الصلة الواضحة بين الحق في التنمية والحد من مخاطر الكوارث. فالكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري يمكن أن تبطل آثار سنوات من التقدم في التنمية وتعرقل أي تنمية في المستقبل. وكما ورد في خطة عام 2030 وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، فإن الحد من مخاطر الكوارث أمر أساسي للتمتع بالحق في التنمية.

18 - واستنادا إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء بشأن تدابير الحد من مخاطر الكوارث التي اتخذتها الحكومات بالفعل، خلص إلى أنه ينبغي للحكومات أن تشجع مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الفئات المحرومة، في كل مرحلة من مراحل تخطيط وتنفيذ ورصد استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث. وينبغي لجميع الدول أن تنشئ برامج متعددة أصحاب المصلحة للحد من المخاطر على الصعيد الوطني، وربما أيضا على الصعيدين الإقليمي والمجتمعي. وينبغي أن تكون النساء والفئات المهمشة الأخرى ممثلة تمثيلا كافيا في هذه البرامج.

19 - واسترسل قائلا إنه نظرا لأهمية البيانات المجدية والمصنفة على النحو الواجب في الجهود المبذولة للحد من المخاطر، ينبغي للدول أن تعزز التعاون الدولي لبناء القدرة على جمع البيانات في البلدان المتقدمة والنامية. وينبغي أن تنشئ الدول آليات لنشر معلومات متعلقة بالسياسات والعمليات التي إنمائية ترمي إلى الحد من مخاطر الكوارث، وأن تتخذ إجراءات تشريعية لضمان الحق في الحصول على هذه المعلومات. وينبغي أن تكون تكنولوجيا الاتصالات في مجال الإنذار متاحة على قدم المساواة للأشخاص من جميع الهويات الجنسانية، والأعمار، والخلفيات، وأن تتاح لجميع الجهات المعنية معلومات بشأن الأخطار ومواطن الضعف والمخاطر. وينبغي اتخاذ إجراءات محددة لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة حقيقية وواعية في الجهود المبذولة للحد من مخاطر الكوارث. وختم كلامه قائلا إن استراتيجيات الاستجابة والإنعاش والتأهيل والتعمير يجب أن تكون منصفة بين الجنسين وأن تتاح إمكانية الوصول إليها عالميا.

20 - **السيد موسى** (مصر): قال إن الوقت قد حان لاعتماد صك دولي ملزم بشأن الحق في التنمية، وينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يدعموا جهود الفريق العامل في هذا الصدد. وأضاف قائلا إنه لن تثمر الجهود المبذولة لتعزيز الحق في التنمية بدون تعزيز التعاون والدعم الدوليين للبلدان النامية.

21 - **السيدة فييرا** (كابو فيردي): قالت إن حكومة بلدها قد تشرّفت بزيارة المقرر الخاص في عام 2018 وهي تنفّذ بالفعل بعض توصياته. وقالت إن الحد من مخاطر الكوارث هو مفتاح التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تعاني من الضعف الاقتصادي والتي تتضرر بشكل غير متناسب من آثار تغير المناخ. وطلبت إلى المقرر الخاص أن يقدّم تفاصيل أكثر عن الدور الذي ينبغي أن يؤديه التعاون الدولي في إدماج احترام الحق في التنمية في الجهود المبذولة للحد من مخاطر الكوارث.

22 - **السيدة كالامونيا** (زامبيا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية فقالت إن التفسيرات المتباينة للحق في التنمية أعاقت التقدم نحو إعماله بالكامل. وإذا كان هذا الحق يعني إحراز تقدم اقتصادي أساسي في العصر الرقمي، فمن الواضح أن هناك فجوة بين أفريقيا وبقية العالم ناتجة عن الفشل في توزيع فوائد النمو الاقتصادي العالمي توزيعا عادلا. فينبغي أن يكون محور النهج المتبع في التنمية هو الإنسان، وألا يركز على الاقتصاد فحسب، بل على التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية أيضا. وينبغي إجراء تقييم شامل لإعمال الحق في التنمية لتمكين كل بلد من وصف العقبات التي يواجهها. فلا تزال أوجه عدم المساواة في التنمية تشكل أكبر تحد في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. وينبغي الاعتراف بالتنمية كحق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، لا أن تعامل كمجرد مطمح سياسي. وأنهت كلامها قائلة إن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة عام 2030 لا تزالان أداتين أساسيتين لإعمال الحق في التنمية. وينبغي أيضا أن يوضع في الاعتبار أن التنمية تيسر التمتع بجميع حقوق الإنسان الأخرى.

23 - **السيدة ديدريكس** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفد بلدها يتطلع إلى وضع مشروع صك ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية. وقالت

إن الحد من مخاطر الكوارث جزء لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية وفي بلدان الجنوب، التي تتعرض أكثر من أي وقت مضى لتقويض تقدمها الإنمائي بسبب الكوارث الطبيعية أو تلك الناجمة عن النشاط البشري. وسألت عما يمكن عمله أكثر من ذلك لتعميم الحق في التنمية في تنفيذ إطار سينداي وغيره من المبادرات الدولية.

24 - **السيدة بريتو مانيرا** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن وفدها يود أن يؤكد من جديد دعمه الحق في التنمية، انطلاقاً من مبدأ عدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزؤ ونظرا إلى الترابط القائم فيما بينها، والطابع العالمي الذي تكتسيه، واستنادا أيضا إلى الطبيعة المتعددة الأبعاد التي تتسم بها الاستراتيجيات الإنمائية، ومكانة الفرد بوصفه محور عملية التنمية. ويتطلب الحق في التنمية الإعمال الكامل للحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو يتطلب كذلك مزيجاً من السياسات التي تهيئ بيئة تمكينية للأفراد وتُشرك طائفة واسعة من الجهات الفاعلة على مختلف المستويات. ومن الضروري اتباع نهج قائم على الحقوق في التنمية يتماشى مع خطة عام 2030. وأكدت أن المسؤولية الأساسية عن إعمال الحق في التنمية تقع على عاتق الدول.

25 - وأضافت قائلة إن للدول لديها آراء مختلفة اختلافا جوهريا بشأن مسائل من قبيل نطاق الحق في التنمية والصكوك التي ينبغي استخدامها لإعمال هذا الحق. وقالت إن الاتحاد الأوروبي مستعد لزيادة انخراطه في الجهود البناءة التي تُبذل من أجل التوصل إلى نهج توافقي بهذا الشأن، وهو لا يؤيد وضع صك دولي ملزم قانونا لأنه لا يعتقد أن هذا الصك هو الآلية المناسبة لتعزيز الحق في التنمية.

26 - وأنهت كلامها بالسؤال عن الأثر الذي يحدثه رد الفعل الحالي ضد حقوق الإنسان للمرأة والفتاة على التمتع بالحق في التنمية وما الذي يمكن عمله لجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لجميع الناس، بغض النظر عن نوع جنسهم.

27 - **السيدة جبريكيدان** (إريتريا): قالت إن حكومة بلدها عملت على ضمان مشاركة المواطنين في أنشطتها الإنمائية على نطاق واسع. وأضافت قائلة إن أكبر رصيد لبلدها هو رأس ماله البشري، ولكن بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد يتطلب قدرا كبيرا من الاستثمار الأجنبي والتعاون الدولي. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدها أن يؤكد أن التعاون الإنمائي ينبغي أن يقوم على أساس الدعم الحقيقي لرؤية البلد المعني؛ ولا ينبغي بذل أي محاولات لإملاء الأولويات أو فرض شروط على الدول الأخرى. فأوجه عدم المساواة الهيكلية العالمية، بما فيها تلك المرتبطة بالسياسات الاقتصادية والمالية لبعض البلدان المتقدمة النمو، لا تزال تسبب الفقر والتخلف في بلدان الجنوب، ويجب التصدي لها. وسألت عن الخطوات التي يمكن اتخاذها للابتعاد عن نموذج المانح – المستفيد إلى نموذج يقوم على شراكات حقيقية من أجل التنمية.

28 - **السيد يوسف عدن موسى** (جيبوتي): قال إن الحق في التنمية يشكل أساس خطة عام 2030، ولا تزال العقبات التي تحول دون إعمال هذا الحق تعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، اتخذت خطوات إيجابية نتيجة لإطار سينداي، ولكن البلدان النامية لا تزال أكثر عرضة للكوارث من البلدان المتقدمة النمو، بما فيها تلك الناجمة عن الظواهر المناخية الشديدة، وللتأثّر بشدة عند وقوعها.

29 - وقال إن جيبوتي تؤيّد وضع صك دولي ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية. فحكومة بلده ما فتئت تنظر في أفضل السبل لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في تطوير وتنفيذ أنشطة المساعدة الطارئة لمساعدة الجيبوتيين والمهاجرين الذين يعبرون جيبوتي. وسأل عن السبب في قيام 65 بلدا فقط بوضع برامج وطنية للحد من مخاطر الكوارث وما الذي يمكن عمله لزيادة هذا العدد.

30 - **السيدة محمد ديدي** (ملديف): قالت إن وفد بلدها يرحب بتركيز تقرير المقرر الخاص على التحديات الخاصة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة والنساء فيما يتعلق بالكوارث. وفي حين يشير المقرر الخاص في تقريره إلى التهديد الوجودي الذي تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنه لم يصدر أية توصيات محددة بشأنها. وينبغي تنفيذ استراتيجيات محددة الأهداف على الصعيد الوطني لمعالجة ضعف الأطفال، ولا سيما الأطفال ذوي الإعاقة. وختمت بالقول إن وفد بلدها مهتم بمعرفة آليات التمويل المتاحة لدعم هذه الإجراءات.

31 - **السيد سيبيرو أغويلار** (كوبا): قال إنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمخاطر التي يواجهها الأطفال والنساء وكبار السنّ والأقليات العرقية وذوي الإعاقة والمهاجرون وغيرهم من الفئات المعرضة بشكل خاص للآثار السلبية للكوارث. ومن شأن إعمال الحق الفردي والجماعي في التنمية أن يساعد على التخفيف من مخاطر الكوارث. وترى كوبا أنه ينبغي للدول أن تعزز التعاون الدولي في هذا الصدد. وطلب من المقرر الخاص أن يناقش قيمة التعاون الدولي، ولا سيما

فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، دعما للجهود الرامية إلى تعزيز الحق في التنمية عن طريق الحد من مخاطر الكوارث.

32 - **السيدة مهدييفا** (أذربيجان): قالت إن التوصيات المفصلة والقابلة للتنفيذ والوجيهة الواردة في التقرير تتفق مع أولويات حكومة بلدها. وقالت إن حكومة بلدها، إدراكا منها لكون حقوق الإنسان والتنمية تعززان الرفاه، بذلت جهودا كبيرة في السنوات الأخيرة لضمان أن يعود النمو الاقتصادي للبلد بفوائد على جميع السكان. وزادت تدابير الحماية المتاحة للمشردين داخليا في مجالات الإسكان والتعليم والرعاية الصحية والعمالة وفرص كسب الرزق والضمان الاجتماعي. غير أنه يجب السماح لهؤلاء الأشخاص بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم حتى يتسنى لهم إعمال حقهم في التنمية إعمالا كاملا. ونظرا لأن المقرر الخاص قد حدد المشردين داخليا بوصفهم إحدى أكثر الفئات حرمانا في المجتمع، وخاصة عند تضررهم من الكوارث الطبيعية، فإن أذربيجان تشجعه على دراسة الصعوبات التي يواجهها المشردون داخليا نتيجة للنزاع المسلح في التقارير المقبلة.

33 - **السيدة سافيتري** (إندونيسيا): قالت إن وفد بلدها يوافق على التوصية التي مفادها أنه ينبغي للحكومات أن تعزز قنوات المشاركة في جميع مراحل تخطيط وتنفيذ ورصد سياسات وبرامج الحد من مخاطر الكوارث. وأضافت قائلة إنه مع تزايد الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري، فإن تقييم آثارها السلبية على التنمية والتخفيف من حدتها أمران شديدا الأهمية. وتعترف حكومة بلدها بأن التعاون مع منظمات المجتمع المدني وإنشاء آليات محورها الإنسان أمران هامان لإدماج الحق في التنمية في الجهود المبذولة للحد من مخاطر الكوارث. وبناء عليه، أنشأت برنامجا وطنيا للحد من مخاطر الكوارث من النوع الموصوف في تقرير المقرر الخاص. وأنهت كلامها بالسؤال عن ماهية تدابير بناء القدرات والمساعدة التقنية الأكثر إلحاحا اللازمة لتعزيز تنفيذ سياسات الحد من مخاطر الكوارث التي تأخذ في الاعتبار الحق في التنمية.

34 - **السيد مظفربور** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه في حين أبرز التقرير أوجه الضعف الخاصة بالنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، يظلّ الفقر القاسم المشترك في قابلية التعرض للكوارث. وينبغي إيلاء مزيد من النظر للدور الذي يمكن أن تؤديه الدول والشركاء الآخرون في التنمية في معالجة الصلات بين التنمية والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك ما يتعلق بنقل التكنولوجيا.

35 - وأضاف قائلا إن التدابير القسرية ضد الدول هي أحد التحديات المرتبطة بالحق في التنمية والحد من مخاطر الكوارث. وبسبب التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد بلده، كان من الصعب جدا على الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية تقديم المعونة إلى الإيرانيين المتضررين من الفيضانات الشديدة في أوائل عام 2019. وقد وجدت الجهات المانحة المحتملة أيضا صعوبة في تحويل الأموال.

36 - **السيدة شو** دايدجو (الصين): قالت إن التنمية هي الحل لكل تحد تواجهه الدول تقريبا. وقالت إن حكومة بلدها، من خلال التركيز على الابتكار والتنسيق والبيئة والانفتاح وتحقيق المنافع المشتركة، قد أحرزت تقدما هائلا فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتنمية. وتؤدي الصين دورا نشطا في مساعدة الدول الأخرى على القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالقرارات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان بتجديد ولاية المقرر الخاص وإنشاء آلية خبراء بشأن الحق في التنمية. وختمت كلامها بالقول إن وفد بلدها سيواصل دعم عمل المقرر الخاص ويأمل أن يتعاون تعاونا وثيقا مع الفريق العامل وآلية الخبراء.

37 - **السيد الفرارجي** (المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية): قال إنه يعتبر أن تقريره قد أعطى المسائل الجنسانية الاعتبار الواجب. فالنساء والفتيات من أكثر المتضررين من الكوارث، وينبغي إيلاء اهتمام خاص لوضعهن في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث. غير أن الدول لديها قدرة أكبر بكثير على تحسين حالة المرأة من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأضاف قائلا إن الأموال المقدمة للإغاثة في حالات الكوارث محدودة وغالبا ما تكون مخصصة، ولكن هناك قدرا هائلا من التعاون والتمويل الدوليين الذي يجري فيما يتعلق بخطة عام 2030، وللدول فسحة أكبر بكثير لاستخدام تلك الأموال لتعزيز أولوياتها الوطنية. وبالمثل، فإنه في حين أنه سيواصل مراعاة احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية في عمله، وأنه مستعد لإعداد تقرير محدد عن الموضوع إذا طُلب منه ذلك، لا يمكن معالجة قضايا تغير المناخ التي تؤثر عليها على نحو كاف من خلال استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث؛ لأنها تتطلب مجموعة من المبادرات التي سيتم تنفيذها في إطار خطة 2030. واقترح أن تنشئ الدول في حالات معينة برامج إقليمية للتركيز على التحديات المحددة التي تواجهها.

38 - وشجّع جميع الدول والجهات المعنية على دعم جهود الفريق العامل لصياغة صك دولي ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية. ومضى

يقول إن التخلف عن الركب في سياق الكوارث يعني الموت في كثير من الأحيان، وهو لذلك يحث جميع الدول على التواصل بوضوح مع المجتمعات المتضررة وإشراكها في جهود الحد من مخاطر الكوارث؛ وإنشاء برامج وطنية للحد من مخاطر الكوارث؛ وعلى جمع البيانات المصنفة ذات الصلة. كما أن المشاركة الواسعة عامل محوري في المهمة الحاسمة المتمثلة في بناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث.

39 - وقال إنه سينظر في المسائل الأخرى التي أثارتها الوفود، ويتطلع إلى مواصلة الحوار على المستويات الدولية والإقليمية والثنائية. وأضاف قائلا إن الحد من مخاطر الكوارث أمر أساسي، ولكن نطاقه محدود، وليس حلا عالميا لمشاكل التنمية. وفي هذا الصدد، شجع الدول الأعضاء على الامتناع عن الإيحاء بأن الكوارث هي مصدر جميع التحديات الاقتصادية التي تواجهها والامتناع عن تحويل تركيز المناقشات بشأن الموضوع إلى مسائل هامة ولكنها عرضية، مما قد يصرف الانتباه عن المهمة الحاسمة المتمثلة في الحد من مخاطر الكوارث.

40 - **السيد سيوانيانا** (الخبير المستقل المعني بتعزيز نظام دولي ديمقراطي ومنصف): قال، وهو يعرض تقريره عن موضوع المشاركة العامة وصنع القرار في مجالات الحوكمة العالمية وأثرها على النظام الدولي الديمقراطي والمنصف (A/74/245)، إن منتديات الحوكمة العالمية الحكومية الدولية والمتعددة القطاعات والمنتديات الخاصة تؤدي دورا هاما في تطوير إطار عمل النظام الدولي وسيره، بالتوازي مع منظومة الأمم المتحدة. غير أن هذه المجالات ليست في متناول الجمهور إلى حد كبير رغم التزامها باحترام المبادئ الأساسية للحوكمة الديمقراطية في عملية صنع القرار.

41 - واسترسل يقول إن مشاوراته مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة أظهرت أن القرارات التي تتخذها منتديات الحوكمة العالمية بشأن مسائل تتراوح بين الأولويات الاقتصادية العالمية والتجارة والسلام والأمن والإرهاب، لا تؤثر على أعضائها فحسب، بل تؤثر أيضا على السكان خارج أقاليمها. ولذلك ينبغي أن تكفل جميع هذه المنتديات المشاركة العامة في أعمالها حتى تسهم في إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف. ومن شأن المشاركة الهادفة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الحوكمة العالمية أن تكفل أخذ خبرتها في الحسبان وبالتالي أن تسترشد القرارات بمجموعة واسعة من هذه الجهات الفاعلة، من بينها الفئات السكانية المهمشة الأكثر عرضة لعواقب القرارات. وعلاوة على ذلك، يحتمل أن تكون السياسات التي توضع على أساس العمليات التشاركية أكثر فعالية واستدامة لأنها خضعت للتمحيص من جانب السكان المتأثرين والخبراء المستقلين. غير أنه يبدو أن معظم منظمات المجتمع المدني تفتقر إلى فهم شامل لمساحات الحوكمة العالمية أو للدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في عمليات صنع القرار. وقد أعرب عدد من منظمات المجتمع المدني التي شاركت مع هيئات الحوكمة العالمية عن رأي مفاده أن الوثائق الختامية لهذه المنتديات تفتقر إلى الجوهر ويبدو أنها خطابية إلى حد كبير.

42 - ومضى يقول إن المشاركة العامة المجدية على صعيد الحوكمة العالمية تستلزم توفّر بيئات آمنة للمشاركة العامة على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، تقع على عاتق الدول مسؤولية التحقيق في أي ادعاءات بأعمال انتقامية ضد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تعمل مع منتديات الحوكمة العالمية.

43 - وختم كلامه بالقول إن المشاركة العامة لا تعزز شفافية منتديات الحوكمة العالمية وشرعيتها ومصداقيتها فحسب، بل تسهم أيضا إسهاما كبيرا في تحقيق أهدافها بطريقة فعالة ومستدامة وشاملة للجميع. ويجب أن تؤخذ آراء الفئات المهمشة في الاعتبار في عمليات صنع القرار. فلا يمكن أن تتحقق إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف إلا إذا وافقت منتديات الحوكمة العالمية على أن يصبح محورها الناس.

44 - **السيدة مارين سيفيّا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلمت بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، فقالت إن إقامة عالم يسوده السلام والازدهار ونظام عالمي عادل ومنصف، على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لطالما كان في صميم أولويات حركة عدم الانحياز. وأضافت قائلة إن الدول الأعضاء في الحركة تود أن تؤكد من جديد قلقها العميق من تزايد الاتجاه نحو اللجوء إلى الأعمال الانفرادية والتدابير المفروضة من جانب واحد، وهو ما يقوض ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؛ وقد أكدت من جديد التزامها بتعزيز وصون وتعزيز تعددية الأطراف الشاملة وعمليات صنع القرار المتعددة الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة.

45 - ومضت تقول إنه في آخر اجتماع وزاري عقده مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز، أكد الوزراء من جديد أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعرب عنها بحرية في تحديد نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأكدوا من جديد أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي عناصر مترابطة ويعزز بعضها بعضا. كما أكدوا من جديد تأييدهم للإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد واستمرار أهمية المبادئ الأساسية الواردة فيه. فثمة حاجة إلى مؤسسات

سياسية واقتصادية قوية تتسم بالديمقراطية لتلبية احتياجات الشعوب. وختمت كلامها بالدعوة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على جميع نظم الحوكمة الدولية.

46 - **السيد أحمد** (ملديف): قال إن وفد بلده يرحّب بإمكانية المشاركة العامة القيّمة في مجالات الحوكمة العالمية المذكورة في تقرير الخبير المستقل. وأضاف أن إجراء الانتخابات الرئاسية في ملديف في عام 2018 في أجواء سلمية يعكس التزام بلده بالديمقراطية وبنظام عالمي منصف. ويجب أن يراعي النظام الدولي الديمقراطي والمنصف حقا الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى وجه التحديد، يجب أن تنشئ هياكل الاستثمار الدولية آليات قابلة للتطبيق لتعزيز دعمها النقدي لتلك الدول في سياق الهيكل المالي العالمي المتغير. وختم كلامه متسائلا عما يمكن عمله لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من المشاركة الكاملة في عمليات صنع القرار المتعددة الأطراف.

47 - **السيد دريوشين** (الاتحاد الروسي): قال إن المشاركة العامة في الحوكمة العالمية أمر هام، وأن الحوار البناء بين الحكومات والمجتمع المدني يعزز اتباع نهج جماعي للتصدي للمشاكل العالمية. غير أنه يبدو أن التقرير يركز تركيزا لا داعي له على إمكانية التعرض لأعمال التخويف والانتقام التي تواجهها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والجماعات المهمشة أو تلك التي تتعرض للتمييز. وسأل عن سبب تكريس الخبير المستقل جزءا كبيرا من تقريره لهذه المسألة وعن كيفية ارتباطها بولايته.

48 - **السيدة شو** دايدجو (الصين): قالت إن إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف مهمة شاقة في عصر يتّسم بالتغيّر الكبير وعدم الاستقرار، وتتزايد فيه النزعة الانفرادية والنزعة الحمائية. وفي سياق الحوكمة العالمية بشأن قضايا حقوق الإنسان، ينبغي للدول أن تلتزم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن تحترم سيادة الدول الأخرى واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وأن تمتنع عن التدخل في شؤون الدول الأخرى، وأن تلغي التسييس والمعايير المزدوجة لدى النظر في مسائل حقوق الإنسان. وينبغي معالجة الخلافات بشأن مسائل حقوق الإنسان عن طريق الحوار البناء والتعاون، وينبغي ألا تقدّم المساعدة إلا بموافقة البلد المعني بها. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزامها بمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن تمتنع عن فرض نماذجها الإنمائية على الدول الأخرى. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول ألا تتخّذ تدابير قسرية من جانب واحد تقوّض حقوق الإنسان في البلدان النامية. وينبغي لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تكرس المزيد من مواردها للمسائل المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تهم البلدان النامية أهمية كبيرة، وينبغي أن يكون للبلدان النامية صوت أقوى في إدارة حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وختمت كلامها بالقول إنه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يعملوا معا على تعزيز نظام جديد للعلاقات الدولية يقوم على الاحترام المتبادل والإنصاف والعدالة والتعاون والمنافع المشتركة.

49 - **السيد سيبيرو أغيلار** (كوبا): قال إن لجميع الناس الحق في العيش في ظل نظام دولي يحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأضاف قائلا إن كوبا قلقة من تلاشي الإرادة لإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف حقا. فالولايات المتحدة تقوّض تعددية الأطراف والجهود الرامية إلى إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف بالانسحاب من الاتفاقات الدولية مثل اتفاق باريس المنبثق عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبرفض المشاركة في المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وعدم قبول الصياغة والوثائق المتفق عليها بتوافق الآراء، وفرض تدابير قسرية انفرادية غير قانونية قاسية. وينبغي النظر في أثر هذه الممارسات على وجه الاستعجال.

50 - وترى كوبا أنه كان على الخبير المستقل أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا بموجب الفقرة 22 من قرارها 169/73 الذي دعته فيه إلى إجراء بحوث عن تأثير السياسات المالية والاقتصادية التي تنفذها المنظمات الدولية والمؤسسات الأخرى على إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف.

51 - **السيد سيوانيانا** (الخبير المستقل المعني بتعزيز نظام دولي ديمقراطي ومنصف): قال إن التدابير القسرية الانفرادية تشكل تهديدا لتعددية الأطراف ولا مكان لها في نظام دولي ديمقراطي ومنصف. وقال إنه تلقى شهادات عديدة من مواطني الدول الأعضاء المتضررة تؤكّد الرأي القائل بأن لهذه التدابير أثرا سلبيا على المجتمعات. وشجّع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات متضافرة للحد من استخدام التدابير القسرية الانفرادية والتركيز بشكل أكبر على تعددية الأطراف. وأضاف قائلا إنه من شأن تعزيز العمل الجماعي أن يعالج أيضا الشواغل التي أعربت عنها ملديف؛ وستُسمع الدول الصغيرة صوتها وستؤخذ شواغلها في الاعتبار إذا كانت الدول تعمل معاً حقاً بصورة ديمقراطية. فمجالات الحوكمة العالمية مسؤولة عن العديد من التطورات الإيجابية، ولكن يجب جني ثمارها بمشاركة الجميع.

52 - ومضى يقول إنه درس مسألة الأعمال الانتقامية في تقريره لأنها تقوض المشاركة الديمقراطية. فإذا كانت الحكومات الوطنية تهدد

مجموعات من الناس أو المنظمات، سيكون من الصعب تحقيق الديمقراطية على الصعيد العالمي. وردا على التعليقات التي أدلت بها الصين، أعرب عن أمله في أن تعمل البلدان النامية والمتقدمة معا للحد من جميع التهديدات التي تواجه إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف.

53 - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة 169/73، فإنه يأمل في تعزيز فهم ولايته من خلال الحوار البنّاء وضمان معالجة لجميع المسائل التي تهدد تحقيق نظام دولي ديمقراطي ومنصف. ونقطة الانطلاق لإجراء تحليل فعال لتأثير سياسات المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية على الجهود الرامية إلى إقامة هذا النظام هي النظر في إمكانية تحقيق المشاركة الديمقراطية.

54 - وختم بالقول إن انتشار مجالات الحوكمة العالمية غير التابعة للأمم المتحدة في الميادين الجيوسياسية والاقتصادية والمالية كان له أثر كبير على تأطير النظام الدولي وسير عمله. وقد أصبحت مجموعة الـ 7 ومجموعة الـ 20، وبدرجة أقل، بعض الهيئات الأخرى قوية إلى درجة أنها تشكل تهديدا لمنظومة الأمم المتحدة. ولكي يكون لمنتديات الحوكمة العالمية أثر إيجابي، ينبغي أن تكون مسؤولة، وينبغي أن تغذي نتائج أعمالها عمل الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة 17:00.